اقتصاد

كلام حكومي

| المحرر الاقتصادي

أتيحت لي الفرصة كصحفي للاستماع إلى رأي الحكومة في الأزمة الراهنة المستجدة في توافر بعض المواد الرئيسة، وذلك من مسؤول رفيع المستوى معني بالأمر.

الرواية الحكومية التي يلخصها حديث المسؤول ترتكز بشكل رئيس على العقوبات الأميركية والأوروبية الجائرة أحادية الجانب المفروضة على سورية، وما استجد فيها لجهة التنفيذ منذ منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، واشتداد الخناق على رجال الأعمال والموردين، الأمر الذي أدى إلى ضرب شبكة وآلية توريد المواد والسلع إلى البلد، خاصة مع تطبيق العقوبات أحادية الجانب على إيران.

وقام المسؤول بتوصيف الحالة الاقتصادية الراهنة التي تندرج تحت مسمى المشكلة الاقتصادية (الأزلية) وهي ندرة الموارد مقارنة بالاحتياجات، والتخطيط الذي تقوم به الحكومة لتلبية تلك الطلبات بالشكل الأمثل، مشدداً على أنه في ظل المساحة الجغرافية الحالية وعدد السكان (المستهلكين) وتطور واقع الموارد والإنتاج، غير المتوازن، فإن الحكومة تبذل جهداً كبيراً ومكثفاً كل ساعة من أجل التخطيط لتلبية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات، وبعدالة، في ظل الإمكانات والطاقات المتاحة، وهناك خطط بديلة لأي طارئ قد يحدث، كما أن الخطط تبنى على أساس أننا في ظرف حرب وفي أي لحظة هناك إمكانية لحدوث أزمة في توريد أي مادة، لذا يتم التخطيط لهذا الأمر وتحديد خطط بديلة، لكن ما يحدث أحياناً في ظروف الحرب المحفوفة بالمخاطر وعدم التعيين هو إخفاق أو قصور تنفيذ أو تعثر جميع الخطط الأساسية والبديلة المرتبطة بقطاع أو مرفق أو تأمين مادة ما، وبالتالي تصبح الأمور في بعض الأحيان خارج حدود الإمكانيات.

وبالغوص في عالم التحليل الاقتصادي، بيّن المسؤول أن اغلب الطلب على السلع اليوم غير مرن، أي لا يوجد له بديل، مثل الحاجات الرئيسة من غاز ومازوت ودواء وطعام... إلخ، فلابد من توافرها بأي ثمن، وقد ازداد الطلب بشكل كبير خلال العام الماضي مع عودة النشاط إلى أغلبية الجغرافية السورية، في الوقت الذي تحتاج فيه العجلة الاقتصادية وقتاً للدوران والإنتاج، وهنا تبرز الفجوة الكبيرة بين الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب)، حيث يعوض الفارق عبر الاستيراد، الخاضع لظروف الحرب والعقوبات.

وشدد المسؤول خلال الحديث (الودي) على أن جميع خيارات الحلول لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؛ مطروحة في الحكومة، ودرست بالأرقام والمعادلات وبدقة متناهية وأخذت حيزاً واسعاً من النقاش، وما من خيار مستبعد أو غير مطروح، فبعد ثماني سنوات حرب مازالت الحكومة مجهدة من كثرة الأعباء، وهي اليوم مجهدة أكثر مما سبق، إذ لا يمكن غض النظر عن سنوات الضغط الثماني الماضية، مع اعتماد سياسات واضحة وإعفاءات وتسهيلات لدعم الإنتاج المحلي واستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين.

المسؤول كان يتحدث بحرقة عن الواقع، وخاصة واقع التنفيذ للخطط، حيث يشوبه العديد من نقاط الضعف، والتلاعب، ما يؤثر في عدالة توزيع المواد، مشيراً إلى الإجراءات المشددة في ملاحقة المخالفين والمتلاعبين بتوزيع المواد على المواطنين لتحقيق العدالة.

وفي نهاية الحديث، كشف المسؤول عن آلية جديدة لضمان توريد المواد الرئيسة بدأت تنفذ، وسوف تبدأ نتائجها بالظهور تدريجياً خلال الأيام القادمة.

هذا ملخص الرواية الحكومية، الذي لا نتبناه «الوطن» مهنياً في الطرح، وإنما تنقله بأمانة كما سمعته، إذ هناك جانب آخر من القصة، مرتبط بموردي المواد وسعر الصرف والعقود، لنسجل فيما يلي بعض التساؤلات والملاحظات:

يتم التعامل العصري مع المشكلة الاقتصادية بما يسمى علم الاقتصاد العصبي (neuroeconomics) الذي يدرس كيف تؤثر الخبرة العملية والنظرية والحالة النفسية والموهبة لدى أصحاب القرار في اتخاذ القرارات أثناء ظروف المخاطرة وعدم التعيين، للبحث عن جملة الخيارات والحلول غير المنظورة من قبلهم، ويقوم هذا العلم بشكل أساسي على ما يسمى أثر الملكية، بمعنى أن رد الفعل البشري حيال خسارة مبلغ من المال أو خدمة كان يحصل عليها يزيد بكثير عن رد فعله عندما يكسبها، لذا يسلك الإنسان الطبيعي في اتجاه تفادي الخسارة، وهذا ما يدركه جيداً المسؤول، وقد تم النقاش حوله، ومن هنا نسأل: عقلانياً، بعيداً على العاطفة، لماذا لم تراع الحكومة مبدأ أثر الملكية ونحن في ظل الحرب، إذ إن أي نقص في أي مادة أصبحت متوافرة سينتج رد فعل سلبياً كبيراً، خاصة بعد برمجة الرأي العام بأن الحرب انتهت؟ وهل حقيقةً، تعاملت الحكومة مع كافة الخيارات المتاحة، ورأت كافة الحلول الممكنة، فإن كان الجواب بنعم، يأتي الرد الطبيعي؛ لماذا حصلت هذه الأزمة إذاً؟ وهل صنّاع القرار حالياً يتمتعون بخبرات وإمكانيات تؤهلهم لاتخاذ القرار الصائبة مع مراعاة كافة جوانب الكفاءة العلمية والعملية والنفسية والموهبة.. إلخ؟

وماذا عن الجانب الآخر في الحكاية، الموردون، فالسؤال اليوم أنه منذ بداية ٢٠١٨ وحتى شهر تشرين الثاني، كانت الأمور مقبولة، وكل الوزراء تصرح بشتاء دافئ ومريح وبأن الحرب انتهت.. إلخ، وفجأة تتحدث الحكومة عن عقوبات، ترى؛ هل هناك أمور جرت وتجري في الكواليس مرتبطة بعقود التوريد مع بعض رجال الأعمال الموردين أدت إلى انسحاب عدد منهم؟ وما دور الفساد وضعف الخبرة والمهنية في القصة؟

كلها أسئلة يجب أن تكون في عهدة الحكومة اليوم، مع التأكيد على معادلة واحدة، الكل متفق عليها، وتدركها الحكومة جيداً، وهي أن المواطن يجب أن يبقى إلى جانب الدولة ضد الظروف، وغير مسموح أن ينتقل المواطن من جانب الدولة إلى جانب الظروف، من هنا حري بالحكومة أن تخرج إلى الرأي العام الذي تعتبره رأسمال أكثر أهمية من بقية أنواع رأس المال، وتخاطبه بشفافية وصدق وموضوعية وهذا ما ننتظره منها، مع مقترح تطبيق استثناء بتخصيص جلسة حكومية شهرية تنقل على الهواء مباشرة لبحث واقع المعيشة، ولا ضير من إتاحة المشاركة في الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفق آلية محددة، وذلك من المواطنين أبناء هذا البلد الذي صمد ثماني سنوات في وجه الإرهاب والذي من غير المقبول أن يسلب منه النصر أبداً.

بعد تناقل مواقع صفحات فيسبوك أخباراً عن زيادة ١٠ بالمئة في الإدارة المحلية

وزير المالية ينفي لـ«الوطن» أي زيادة على الرسوم والضرائب

«الإدارة المحلية»: لا زيادة على الرسوم والضرائب لدى المجالس المحلية منذ ٢٠١٣

| عبد الهادي شباط

نفى وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أي زيادة على الرسوم والضرائب المعمول بها لدى الجهات العامة، مؤكداً أنه لم يطرأ أي زيادة منذ العام ٢٠١٠، وأن ما تم تداوله على بعض صفحات التواصل الاجتماعي عن زيادة شملت بعض الرسوم والضرائب تصل إلى نسب ١٠ بالمئة لدى بعض الجهات العامة هو غير صحيح.

من جانبه أوضح مدير عام هيئة الرسوم والضرائب عبد الكريم حسين لـ«الوطن» أن ما تم تداوله حول زيادات في الرسوم والضرائب لدى الإدارة المحلية غير صحيح، ويحمل لغطاً، مبيناً أن هذه الرسوم والضرائب التي تم الحديث عنها في بعض المواقع والصفحات عبر فيسبوك هي قائمة ومعمول بها لدى الإدارة المحلية منذ سنوات ولا جديد في ذلك، وأنه ربما فهم الأمر خطأ حيث يتم التوقيع على هذه الرسوم والضرائب من الجهة المختصة سنوياً وفقاً للقانون، وهو ما حدث لدى الإدارة المحلية وفهم خطأ لدى البعض ونشر على أنها زيادات طالت الرسوم والضرائب لدى الإدارة المحلية.

وللتوسع أكثر في الموضوع الذي أثار لغطاً اتصلت «الوطن» مع مديرة الشؤون المالية في وزارة الإدارة المحلية منى جبيلي، لتؤكد بدورها عدم صحة ما أشيع، مبينةً أن وزارة الإدارة المحلية لم تقرر أي زيادة على الرسوم والضرائب المعمول بها لدى المجالس المحلية منذ العام ٢٠١٣، وهناك توجيه من الوزارة للمجالس في المحافظات للتقيد بذلك، وأن كل ما حصل هو إعادة التصديق السنوي على الضرائب المعمول بها منذ سنوات، وهو إجراء اعتيادي مع بداية كل عام وفق القانون ٣٥ لعام ٢٠٠٧، موضحةً أن وزارة الإدارة المحلية تتجه بعكس ذلك نحو إصدار مرسوم يعفي أصحاب المحال والمنشآت الذين تضررت محالهم خلال سنوات الحرب على سورية في مختلف المحافظات، وخاصة أن الوزارة تعاني صعوبة التحصيل للضرائب خلال السنوات السابقة بسبب ظروف المكلفين وتضرر الكثير منهم بفعل ظروف الحرب على سورية، وهو ما رتب حالة من التحققات الوهمية في ذلك، موضحةً أن العمل جارٍ على هذا المرسوم منذ قرابة العام ومن المتوقع أن يصدر قريباً، وهو ما يسهم في مساعدة أصحاب الفعاليات المتصررة في العودة لنشاطاتهم الاقتصادية والتخفيف من أعبائهم المالية المترتبة عليهم، وأن المرسوم سوف يحدد لكل محافظة العام الذي يبدأ فيه تطبيق المرسوم حسب تزامن الأحداث في المحافظة المعنية خلال سنوات الحرب.

وأكدت أن لا يمكن في الأصل فرض أي رسوم وضرائب جديدة وإلغاؤها إلا بموجب نص تشريعي، وهو ما يأخذ مساراً طويلاً حيث يصدر المجلس المحلي ويدقق من الناحية القانونية ويرسل لهيئة الرسوم والضرائب ثم لوزارة المالية مديرية الإيرادات وبعدها لمديرية الشؤون القانونية ودائرة الاجتهادات ثم يدقق ويرسل للمطبعة والجريدة الرسمية بعد أن يتم التصديق عليه، ومنه لا يمكن لأي مجلس محلي الاجتهاد من تلقاء نفسه وفرض ضرائب جديدة.

وكانت بعض المواقع وصفحات الفيسبوك نشرت مؤخراً عن رفع رسوم وضرائب بنسب تصل إلى ١٠ بالمئة في الإدارة المحلية عبر جملة من القرارات تضمنت فرض نسب مضافة على ضرائب ورسوم الدولة والوحدات الإدارية، وفرض التكاليف المحلية على المطارح والحوادث المستقلة، وفرض التكاليف المحلية على مخالفات القوانين والأنظمة النافذة، وذلك في النطاق المكاني للمحافظة لعام ٢٠١٩، وأنه تقرر إضافة ١٠ بالمئة على ضريبة ريع العقارات و١٠ بالمئة على ضريبة الدخل المقطوع أو الحقيقي للمهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، و١٠ بالمئة على ضريبة رؤوس الأموال المتداولة، و١٠ بالمئة على ضريبة العرصات، و١٠ بالمئة على ضريبة رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري و١٠ بالمئة على رسم حصر التبغ و١٠ بالمئة على رسوم رخص حيازة الأسلحة و١٠ بالمئة على رسوم التجارة الخارجية، و١٠ بالمئة على حصيلة الملكية التجارية والصناعية.

على أن تقوم مديرية مالية دمشق بتحصيل هذه الضرائب والرسوم كلها، على حين تقوم مديرية الآثار والمتاحف بتحصيل ١٠ بالمئة على رسوم المتاجرة بالآثار، وتقوم مديرية النقل بتحصيل ١٠ بالمئة أيضاً على رسم حماية البيئة، وتشترك مديريات النقل والمالية والجمارك ومديرية القطاع الخاص بتحصيل ٥ بالمئة على رسوم الإنفاق الاستهلاكي لبنود محددة بالمرسوم ١١ لعام ٢٠١٥.

٦٤,٤ مليون ليرة سورية فواتير كهرباء يدفعها سكان دمشق كل صباح

| الوطن

بلغت قيمة التحصيلات المالية الإجمالية للشركة العامة لكهرباء دمشق نحو ٣٢,٦ مليار ليرة سورية، منذ بداية العام الماضي (٢٠١٨) حتى ٣٠ تشرين الثاني منه، أي بوسطي يومي تقريبي ٩٦,٧ مليون ليرة سورية للقطاعين العام والخاص.

وبحسب بيانات الشركة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن ما يقارب ٦٥ بالمئة من التحصيلات المالية كانت من القطاع الخاص، حيث تمت جباية ٢١,٥ مليار ليرة، أي بوسطي يومي نحو ٦٤,٤ مليون ليرة، في حين سدد القطاع العام أكثر من ١١ مليار ليرة، علماً بأن عدد المشتركين الإجمالي بعدادات الكهرباء في محافظة دمشق حالياً يقارب ٦٠٨ آلاف مشترك.

وبحسب البيانات، فقد بلغ عدد العدادات المركبة في دمشق ٧٩٠٦ عدادات، منها ٧١٣٩ عداداً أحادي الطور منزلياً و٧٦٧ عداداً ثلاثي الطور صناعياً أو تجارياً، أما بالنسبة للعدادات التي تم استبدالها فبلغت ١٣٦٩٢ عداداً منها ١١٦٥٢ عداداً أحادي الطور و٢٠٣٩ عداداً ثلاثي الطور.

وبالنسبة للضبوط التي تم تنظيمها بحق مستجري الكهرباء بالطرق غير المشروعة بلغ ٥٠٣٥ ضبطاً منظماً منها ٤٤٠٤ ضبوط منزلية و٦٣١ ضبطاً تجارياً وصناعياً.

وكشفت البيانات عن عدد الضبوط التي استطاعت كهرباء دمشق استيفاءها والبالغ ٤٦٦٦ ضبطاً بقيمة تقارب ٢١٣ مليار ليرة.

وبالنسبة للأعمال المنفذة ضمن الخطة الاستثمارية للشركة، فقد بلغ عدد مراكز التحويل التي تم تنفيذها في دمشق ٤٢ مركزاً باستطاعة ١٩٢٦٠ كيلو فولط أمبير، وبالنسبة لمركز التحويل التي تم تنفيذ تكبير استطاعتها ٢٥ مركزاً باستطاعة ٢١٥٢٠ كيلو فولط أمبير وعلى صعيد الكابلات على التوترات المتوسطة والمنخفضة بلغت ما يقارب ٤٠ كم منها ٤٠٦ كيلو مترات توترات متوسطة منفذة بالإضافة إلى ٣٥,٦ كيلو متر لكابلات التوتر المنخفض لكل المقاطع.

وبالنسبة للمناطق الصناعية، فقد انتهت كهرباء دمشق حسب البيانات من إعادة تأهيل البنى التحتية للشبكة الكهربائية في منطقة القدم الصناعية كاملاً، وبنسبة ٩٥ بالمئة لمنطقتي الزبلطاني والتريكو، كما تم تركيب ٣٠٤٤ مركز تحويل عاماً و١٢٥٨ مركز تحويل خاصاً.

وكانت وزارة الكهرباء قد فتحت النافذة الواحدة في كهرباء دمشق في بداية آذار من العام الماضي، حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة ٦٦ ألف خدمة خلال الفترة المذكورة، منها ٣٤ ألف خدمة طلب في مكتب المراجعات و١٢٠٠ طلب الكشف عن الواقع للعدادات و٨٨٠٠ طلب غير مشترك و٧٩٠٠ طلب اشتراك جديد و٨٠٥٥ طلباً لعدادات ملغية ومسروقة ومفقودة.

وأكدت مصادر مطلعة في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» زيادة أحمال استهلاك الكهرباء على الشبكات بنسب كبيرة جداً مؤخراً وخاصة في محافظتي دمشق وريفها، وأن الطلب على الكهرباء ارتفع في المحافظة بنسبة قد تصل إلى ٥٠ بالمئة، حيث زاد الطلب على الكهرباء فيها من ٧٠٠ ميغا إلى ٩٥٠ ميغا.

وأكّدت المصادر أن التقنين حالياً في ريف دمشق ٣ ساعات تغذية مقابل ٣ أخرى قطع، لافتاً أنّها قد تزيد أحياناً نتيجة حالات فنية في بعض المحطات، مبيناً أنّه مثلاً في ريف دمشق تستهلك ٧٠٠ ميغا تقريباً في الحالات الطبيعية وهي كمية مساوية تقريباً لما تحتاجه دمشق، إلا أنّه في ساعات الذروة يصل الاستهلاك إلى ١٤٠٠ ميغا.

وأوضحت أنّ الفرق بين حاجة الاستهلاك ومخصصات المحافظة هو تقنين أي (نصف الوقت)، مشيرة إلى أنّ سبب ذلك انخفاض درجات الحرارة ولجوء المواطنين إلى التدفئة الكهربائية، لكون أغلب مناطق الريف باردة وجبلية.

الربط بين التعليم المهني وسوق العمل في «الأربعاء التجاري»

| وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس لشرح أهمية وضرورة عملية الربط بين التعليم المهني وسوق العمل وخاصة بين التجار والشركات، حيث أشار معاون وزير التربية سعيد خراساني إلى أنه يتم وضع منهجية قائمة حول التلمذة التجارية، مبيناً أنه تم عقد مذكرات تفاهم مع شركات صناعية وتجارية وغرفة صناعة دمشق وريفها وهي تجارب ناجحة وفعالة.

ولفت خراساني إلى أن آلية اختيار المناهج في التعليم الفني والمهني كانت تخضع إلى لجان مسؤولة في غرف التجارة والصناعة التي تقوم بتحديد المهارات الأساسية المطلوبة في العمل، داعياً إلى وجود هيئة مستقلة للتعليم التقني والمهني يكون القرار فيها مشتركاً بين سوق العمل والتعليم المهني والتقني.

وأكد خراساني ضرورة تدريس وتدريب الطلاب على المهارات الأساسية التي يعتمد عليها الصناعي والتجاري وبالتالي ينطلق الخريج إلى سوق العمل.

من جهتها أشارت الموجهة الأولى للتعليم التجاري سوسن الحرستاني إلى التعاون مع غرفة تجارة دمشق حول الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل، فمن الضروري قبل تأليف الكتب التعليمية الاطلاع على الحاجة في السوق.

ولفتت إلى أن غرفة تجارة دمشق أرسلت كتاباً توضح فيه الحاجة إلى اختصاصي المحاسبة والمصارف والتأمين وعليه تم إحداث الاختصاصين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والتربية ومندوب من غرفة التجارة ومن ثم تغيير اسم المعهد ومجالات عمله من المعهد التقاني المصرفي المحصور بعمل المصارف إلى المعهد التقاني التجاري.

ونوهت بأنه تم إرسال مؤلفي المناهج بمهمات إلى سوق العمل، بحيث كان لهذه السوق بصمة في كل كتاب تم تأليفه لتقديم المواد للطالب بشكل يقلل الفجوة بين المعلومات الأكاديمية وسوق العمل، مبينة أنه تم تدريب ١٣٠ طالباً من المعاهد التقانية التجارية في دمشق وريفها.

بدورها أكدت مديرة الموارد البشرية في مجموعة شركات سكر التجارية نهى شويحنه أن الهدف الأساسي يدور حول المؤهلات المطلوبة من الشباب لدخول سوق العمل، مشيرة إلى دور وزارة التربية في تأهيل الكوادر أكاديمياً وعلمياً في حين تقوم غرفة التجارة والصناعة بتحديد حاجة سوق العمل وربط الجهات الخاصة والحكومية ببعضها.

ولفتت إلى أن الهدف الأول من الانطلاق في البرنامج هو المسؤولية الاجتماعية تجاه البلد بعد الأزمة، ويجب الوقوف إلى جانب الحكومة في تقليل البطالة لبناء مجتمع فعال.

وأكد مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي أهمية عمل وزارة التربية خصوصاً في عملية الربط ما بين مخرجات التعليم وسوق العمل، مشيراً إلى أهمية وفائدة تجربة الوزارة في مجال التلمذة الصناعية.

ولفت إلى حاجة سوق العمل إلى مهن حالية ومهن مستقبلية لما بعد الأزمة وخصوصاً مع وصول البلد إلى مرحلة التعافي والانتعاش الاقتصادي، مشيراً إلى حاجة سوق العمل للرصد والمتابعة، وضرورة الحصول على دراسات من المرصد عن احتياجاته لجميع الوظائف والاختصاصات.

وبين أن سوق العمل ضبابي بسبب زيادة حجم القطاع الخاص غير المنظم خلال الأزمة إلى أكثر من ٥٠ بالمئة وأشار إلى ضرورة توفر خريجين تتلاءم اختصاصاتهم مع سوق العمل.

حصوية لـ«الوطن»: اليوم تطبيقها في حلب

١,٨ مليون بطاقة ذكية استلمها المواطنون خلال ٢٠١٨ منها ٦٣٦ ألفاً للآليات

| قصي أحمد المحمد

أكد مدير الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» مصطفى حصوية لـ«الوطن» أنه تم تجهيز جميع محطات الوقود ليصار إلى إطلاق عملية تطبيق البطاقة الذكية في محافظة حلب وريفها اليوم.

وبين حصوية أن الكميات التي تم تحديدها في محافظة حلب هي نفسها التي تم تحديدها في محافظة دمشق الأسبوع الفائت، حيث تم تحديد كمية ٤٥٠ لتراً شهرياً لكل سيارة حاصلة على بطاقة بمعدل ٣٠ لتراً يومياً، أما السيارات التي لم يحصل أصحابها على البطاقة بعد، فبيّن حصوية أنه يسمح لهم بالتعبئة من خلال بطاقات الماستر لافتاً إلى أنه تم السماح لأصحاب المحطات بالبيع ضمن بطاقة الماستر بمعدل ٢٠ بالمئة من حجم كل طلب.

وأشار إلى أن عملية توزيع مخصّصات الزراعة من المحروقات، ما زال العمل مستمراً به عن طريق الوحدات الإرشادية التابعة لمديرية الزراعة في المحافظة وبالتنسيق مع لجنة المحروقات المعنية، موضحاً أن عملية إدراج مخصصات المزارعين ضمن البطاقة حالياً يحتاج إلى دراسة مفصلة.

وبحسب بيانات «محروقات» عن إجمالي عدد البطاقات «الذكية» التي تم تسليمها للمواطنين منذ بداية إطلاق المشروع حتى نهاية كانون الأول الفائت (٢٠١٨) فقد بلغت أكثر من ١,٨٤ مليون بطاقة، ما بين بطاقات تدفئة أسرية وبطاقات آليات بنزين ومازوت.

وبيّنت البيانات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن العدد الإجمالي للبطاقات العائلية «مازوت تدفئة» المسلّمة للمواطنين بلغت أكثر من ١,٢ مليون بطاقة عائلية، موضحةً أن العدد الأكبر منها سلّم لسكان محافظة دمشق، مشيراً إلى أنه بلغ عدد البطاقات المسلمة للمواطنين فيها ما يقرب من ٢٥٨ ألف بطاقة عبر ١٧ مركزاً، يتم تزويد السكان بمخصصاتهم من مادة المازوت من خلال ٣٦٠ نقطة بيع فيها.

وبحسبة بسيطة، يتبين أن كمية مازوت التدفئة الذي يجب تسليمه للأسر الحاصلة على بطاقة ذكية خلال الدفعة الأولى من الموسم الشتوي ٢٠٠ لتر الحالية هي أكثر من ٢٤٠ مليون لتر، أي إن التكلفة لهذه الكميات حسب سعر التكلفة لكل لتر هي ٣٤٥ ليرة سورية يتجاوز ٨٢,٨ مليار ليرة سورية، أمّا قيمتها بالسعر المدعوم فتبلغ ٤٣,٩ مليار ليرة سورية.

وفي محافظة اللاذقية التي وزّع أكثر من ٢١٣ ألف بطاقة عائلية من خلال ٦ مركز ليتم توزيع المادة على مستحقيها عبر ١١٨ نقطة بيع، إضافة إلى ما يقرب من ١٦٧ ألف بطاقة وزعت في محافظة طرطوس عن طريق ٧ مراكز مصدرة لها وتحديد ١٧٩ مركزاً لبيع للمادة.

وفي محافظة حماة تم تسليم أكثر من ١٥٠ ألف بطاقة عائلية عبر ٢٠ مركزاً و١١٢ ألف بطاقات في السويداء من خلال ٨ مركز و١٣٥ نقطة بيع، أمّا حلب فـ١٧٦ ألف بطاقة وحمص ٨٦ ألف بطاقة وريف دمشق ٣٦ ألف بطاقة.

وعما يتعلق بأتمتة توزيع المشتقات النفطية للآليات حتى بداية كانون الثاني، كشفت البيانات أنه تم توزيع ما يقرب من ٦٣٦ ألف بطاقة إلكترونية، منها أكثر من ٥٥٠ ألف بطاقة وزّعت للآليات التي تعمل على البنزين، وما يزيد على ٨٦ ألف بطاقة للآليات التي تعمل على مادة المازوت.